ورقة مجمعة لتعزيز التجارة الأفريقية البينية
والتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية
مشروع معّدل

مقدمة:

1. يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة المجمعة في تقديم موجز لمحتويات ثلاث ورقات ذات صلة، هي: ورقة المسائل، وخطة العمل والوثيقة الإطارية، وخارطة الطريق، وهيكل التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، التي تم إعدادها بصورة متزامنة للاستجابة لمهام تعزيز التجارة الأفريقية البينية وتحديد طرق التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

موجز ملامح التجارة الأفريقية البينية:

2. تحظى التجارة بقبول واسع كمحرك هام للنمو والتنمية الاقتصادية. وهناك عدة أقاليم وبلدان في العالم استطاعت انتشال شعوبها من الفقر إلى الازدهار من خلال التجارة. وعلى الرغم من أن التجارة الأفريقية تتسم بدرجة عالية من الانفتاح نسبياً، بحيث بلغت نسبة الصادرات والواردات مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي 55,7% في عام 2009، فان التجارة لم تكن أداة قوية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة لعدد من البلدان. ونتيجة لذلك، ظلت أفريقيا أكثر قارات العالم اعتماداً على المعونة وغير قادرة على التخلص من الفقر من خلال التجارة.
3. تتمثل الملامح الرئيسية للتجارة الأفريقية، التي كان لها بعض الآثار السلبية على النمو والتنمية الاقتصادية، في توجهها الخارجي الشديد وتدنى مستوى التجارة الأقاليمية نسبياً.

تبلغ التجارة الأفريقية حوالي 10 بالمائة مقارنة مع 60 بالمائة، و40 بالمائة، و30 بالمائة من التجارة الأقاليمية التي حققتها كل من أوروبا وأمريكا الشمالية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على التوالي. وحتى لو أخذت في الاعتبار التجارة غير الرسمية والعابرة للحدود غير المسجلة لأفريقيا، فإن إجمالي التجارة الأفريقية البينية من غير المحتمل أن يكون أكثر من 20 بالمائة، وما يجعلها أقل من التجارة بين سائر أقاليم العالم الرئيسية.

4. إن انخفاض مستوى التجارة الأفريقية البينية يعني أنها ظلت غير قادرة على تسخير أوجه التآزر والتكامل بوجه تام لاقتصاداتها والاستفادة الكاملة من وفورات الحجم والمنافع الأخرى (مثل توليد الدخل وتوفير فرص العمل) التي كان سيوفرها تكامل أسواق أكبر. هناك حالات كان يمكن فيها الحصول على المنتجات والخدمات بطريقة تنافسية من بلدان أفريقية أخرى ولكن يتم شراؤها من خارج القارة.
5. ظلت القارة تتعرض بصورة خاصة للصدمات الاقتصادية الكلية الخارجية والسياسات التجارية الحمائية، نظراً لأن الجزء الأكبر من تجارة أفريقيا هو مع العالم الخارجي وتتركز الصادرات بدرجة كبيرة على السلع الأولية. يتضح هذا من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة التي على الرغم من أنها ليست من صنع البلدان الأفريقية، لها أثر وخيم على الأداء الاقتصادي للقارة. وفي الاقتصاد العالمي المترابط بصورة متزايدة، لا يمكن لأفريقيا أن تكون بمعزل من التجارة مع العالم الخارجي. ومع ذلك، يمكن للقارة الحد من تعرضها للصدمات الخارجية وتحسين أدائها التجاري والاقتصادي إذا تم تعميق تكامل أسواقها وقامت البلدان بزيادة تجارتها الخارجية مع بعضها البعض. وعليه، فإن الدرس الرئيسي المستفاد من الصدمات الهيكلية في الاقتصاد العالمي هو حاجة أفريقيا إلى تعزيز تجارتها الأقاليمية.

6. يشكل تعزيز التجارة الأفريقية البينية وتعميق تكامل الأسواق الإقليمية استجابة مهمة للتحديات التي تواجه أفريقيا في نظام التجارة المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي. بتعزيز المنافسة بينما تستطيع البلدان الأفريقية أن تحسن قدرتها وتُعد نفسها للمنافسة على نحو أكثر فعالية في السوق العالمية.

أساس الرؤية الجديدة والزخم والإجراء: وضع الأجندة:

7. حظي التكامل الإقليمي، لفترة طويلة، بأولوية قصوى في أجندة التنمية للبلدان الأفريقية. ويحتوي مشهد القارة على عدد كبير نسبياً من برامج التكامل. على الرغم من ذلك، فإن تكامل الأسواق في أفريقيا ضعيف وقد ظل مستوى التجارة الأفريقية البينية متدنياً نسبياً كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وفي ظل هذا الوضع، قررت الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة التعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية. وتبع ذلك صدور مقرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن تركيز دورته العادية في يناير 2012 على موضوع "تعزيز التجارة الأفريقية البينية".

تعزيز التجارة الأفريقية البينية والتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية: جديدة للعمل

8. استجابة لهذه المهام، عقد كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها المتعاونين ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وسائر الشركاء العزمَ على صياغة مقترحات تهدف إلى معالجة تحديات تعزيز التجارة الأفريقية البينية والتعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية. وتتمثل النتائج في إعداد **ورقة المسائل، وخطة العمل والوثيقة الإطارية لإطلاق عملية التعجيل بتحقيق**

منطقة التجارة الحرة القارية. تشكل جميع الوثائق الثلاث معاً الأساس لتحديد برنامج تعزيز التجارة الأفريقية البينية والتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

9. **تتناول ورقة المسائل موضوع تدني أداء التجارة الأفريقية البينية،** وتثير المسائل الرئيسية المتعلقة بأسباب تدني هذه التجارة . وهذه هي نفس المسائل المعروفة التي تم إيضاحها في الجزء التمهيدي من هذه الورقة المجمعة. ومن ثم ، فهي تشكل فحوى الورقة. لا تحاول ورقة المسائل معالجة جميع هذه المسائل بالتفصيل، وخاصة أن الطبعة "الرابعة" لتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وسلسلة المطبوعات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية مكرسة لموضوع التجارة الأفريقية البينية، حيث تم تقديم تحليل مفصل للمسائل التي تؤدى إلى ضعف التجارة الأفريقية البينية. وعليه، تعتبر ورقة المسائل ورقة مجمعة لتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا وهي بمثابة مرجع مفيد حول تحديات التجارة الأفريقية البينية. ووفقاً لهذا التوجه، ولاسيما الحاجة للاستجابة لمهمة تحديد طرق تحقيق الأهداف التي وضعتها القمة، تشير ورقة المسائل إلى مسائل ينبغي معالجتها على أنها تشكل أولويات تنقسم هذه المسائل إلى قسمين، وتحديداً المجموعة الأولى من الأولويات للأمد الفوري والقصير والمتوسط ، بينما ينبغي معالجة المجموعة الثانية من الأولويات في الأمد المتوسط والبعيد. تذهب ورقة المسائل إلى ابعد لتتطرق إلى عدد من التوصيات لمعالجة التحديات المحددة في كل مجموعة من الأولويات.

10. تم تناول التوصيات أيضاً في خطة العمل الموضوعة لتعزيز التجارة الأفريقية البينية، لضمان مواءمة الوثائق بفعالية، وتخاطب واستفادة بعضها مع البعض. في هذا الصدد، يمكن القول بأن ورقة المسائل تحدد المسائل، ومنطق أساس العمل بينما تحدد

خطةُ العمل الإجراءات والأنشطة والبرامج التي ينبغي تنفيذها لتحقيق هدف تعزيز التجارة الأفريقية البينية.

11. **إن خطة العمل، كما يتضح من اسمها، ذات توجه نحو العمل ولكن مفهومها يستجيب لقوة الدفع العريضة لتعزيز التجارة الأفريقية البينية، وهما متداخلان.** ومع ذلك، ووفقاً لضرورة ترتيب الأولويات، توجز خطة العمل النطاق في مصفوفة، إلى عدد من مجالات العمل ذات الأولوية، التي تشمل مختلف القطاعات. إلا أن من الجدير بالملاحظة أن هذه الأولويات تتمشى مع تلك التي تم إبرازها في ورقة المسائل. وتبين مصفوفة خطة العمل "البرنامج أو النشاط"؛ و"الهدف الرئيسي"؛ والناتج أو الهدف" المنشود وكيفية القيام به؛ و"الأطر الزمنية المتوقعة" للتنفيذ (من الأمد الفوري إلى القصير والمتوسط)؛ و"مستويات المسؤولية" حيث يتم التنفيذ وتحديداً: المستوى الوطني (الدول الأعضاء) ، الإقليمي (المجموعات الاقتصادية الإقليمية)، القاري (مفوضية الاتحاد الأفريقي) وأصحاب المصلحة (القطاع الخاص) والشركاء (الشركاء الإنمائيين).

12. تتمثل مجموعات العمل ذات الأولوية المحددة وفقاً لذلك فيما يلي:

- **السياسة التجارية:** تهدف إلى تعميم السياسة التجارية للتعجيل بتطوير التجارة الأفريقية البينية؛
- **تيسير التجارة:** تهدف إلى خفض تكاليف وزمن نقل السلع إلى الجهات المقصودة؛
- **القدرة الإنتاجية:** تهدف إلى إيجاد سلاسل القيمة الإقليمية/القارية، وزيادة الإنتاج المحلي والتجارة في السلع المنتَجة في أفريقيا؛

- **البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة:** تهدف إلى وضع آليات مبتكرة لمشاريع البنية التحتية المتعددة الأقطار وكذلك تحديد أولويات برامج/مبادرات البنية التحتية القارية، مثل الطاقة والنقل؛
- **تمويل التجارة:** تهدف إلى تطوير/تعزيز المؤسسات/الآليات المالية الأفريقية لدعم التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية؛
- **المعلومات التجارية:** تهدف إلى تحسين الحصول على المعلومات التجارية لتحسين الفرص التجارية؛
- **وعامل تكامل الأسواق:** يهدف إلى مواءمة النظم وتنقل عوامل الإنتاج داخل الأقاليم.

13. تعالج الورقة الثالثة، **الورقة الإطارية للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية،** البرنامج الطموح لإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية. وعليه، تقترح خارطة طريق للتعجيل بالعملية، والهيكل المؤسسي، والرصد والتقييم وآليات تسوية المنازعات. تم تحديد نطاق عريض لخارطة الطريق المقترحة انطلاقاً من مبدأين أو مفهومين رئيسيين، هما: "الإسراع بالعملية وكونها طُموحة" و "الاستفادة من التقدم الحالي المحرز والبناء، عليه وخاصة مع الأخذ في الاعتبار التجربة الرائدة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف للكوميسا–جماعة شرق أفريقيا– مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك). تستفيد الخارطة من تجربة معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي عانت ثغرات لأنها لم تنص على إنشاء منطقة تجارة حرة على المستوى القاري وإنما كانت تسعى إلى تعزيز تكامل الأسواق القارية على مستوى الاتحاد الجمركي، بالتقاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الاتحاد الجمركي القاري بحلول 2019. وعليه،

فإنه انطلاقاً من منطق الاستفادة من "مكتسبات" المستويات الحالية لتحرير التعريفات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تقترح خارطة الطريق "نهجاً ذا مرحلة واحدة وثلاثي الأبعاد" يقوم على إطار زمني "إشاري" كما يلي:

- استكمال مبادرة منطقة التجارة الحرة الثلاثية لجماعة شرق أفريقيا–الكوميسا–سادك بحلول 2014؛
- إستكمال منطقة التجارة الحرة من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية غير الثلاثية، من خلال ترتيبات متوازية ومماثلة للمبادرات الثلاثية لجماعة شرق أفريقيا–الكوميسا–سادك أو إبراز أفضليات دولها الأعضاء، بحلول 2012 و 2014؛
- إدماج مناطق التجارة الحرة الثلاثية ومناطق التجارة الحرة الإقليمية الأخرى في مبادرة منطقة تجارة حرة قارية فيما بين 2015 و 2017؛
- وإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام 2017 وفقاً للإطار الزمني ومراحل معاهدة أبوجا مع خيار استعراضها وفقاً للتقدم المحرز.

14. تتمثل إحدى الملامح الرئيسية الأخرى للوثيقة الإطارية في **الهيكل** المقترح. يشمل الهيكل عدداً من الهيئات والتي ستساهم المهام المنسَقة لكل منها في نجاح تنفيذ عمليات منطقة التجارة الحرة القارية. وتشمل هذه العمليات لجنة التجارة الأفريقية الرفيعة المستوى، ومؤتمر وزراء التجارة، ومنتدى المفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية، وآليات تسوية المنازعات، وآلية الرصد والتقييم، ومجلس الأعمال الأفريقي، ومنتدى التجارة الأفريقية والمرصد التجاري. بيد أن معظم الأنشطة تتمحور حول مفوضية الاتحاد الأفريقي التي هي بمثابة أمانة للعمليات التنفيذية. في اقتراح ما تقدم، تم إيلاء

الاعتبار للاهتمامات المتعلقة بإنشاء هيئات أو أجهزة جديدة وعليه، تم التحلي بقدر أكبر من الحذر . على سبيل المثال، هناك بالفعل مؤتمر وزراء التجارة، وكذلك محكمة العدل الأفريقية التي تعمل تحت رعايتها محكمة التحكيم كجزء من آلية تسوية المنازعات. يقود منتدى الأعمال التجارية القطاع الخاص بصورة رئيسية ومن ثم لا تترتب عليه أية تكاليف بالنسبة للاتحاد الأفريقي. التجارة موجودة بالفعل وهي بمثابة منتدى مفتوح لأصحاب المصلحة للمساهمة في صياغة السياسة التجارية، بينما يعتبر المرصد التجاري نظاماً لجمع المعلومات التجارية ويستفيد من الآليات الموجودة. يبدو أن أهم الأجهزة الرئيسية الوحيدة التي تم إنشاؤها هي اللجنة التجارية الرفيعة المستوى ومنتدى المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية. بخصوص منتدى المفاوضات، إذا كان يلزم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، فينبغي بالطبع أن يكون هناك منتدى لإجراء المفاوضات.

15. من الجدير بالذكر أيضا في إطار الهيكل، لجنة التجارة الأفريقية الرفيعة المستوى التي تضم الرؤساء الحاليين (رؤساء الدول) للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني المعترف بها. وسوف تكون بمثابة جهاز لمؤتمر رؤساء الدول، وبصفتها هذه ستؤدي دور مناصرة للإسراع بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وتحسين التجارة الأفريقية البينية. وسوف تكون أيضاً منتدى لتقاسم التجارب وأفضل الممارسات؛ وتنسيق ومواءمة الإجراءات الرامية إلى تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية وتنفيذ خطة العمل. ستجتمع اللجنة سنوياً عشية انعقاد الدورات العادية للقمة في يونيو/يوليو وتقدم تقريراً مرحلياً إلى القمة.

16. تتضمن خطة العمل والوثيقة الإطارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الخطوات التالية التي يتم القيام بها عقب الموافقة الرسمية على المقترحات التي سبق إيضاحها

لتعزيز التجارة الأفريقية البينية وإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية، مثل وضع استراتيجية تنفيذ مفصلة تركز على طرائق المفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية؛ وتقصير مراحل التعريفات؛ ومواءمة قواعد المنشأ؛ وتبسيط التسميات والإجراءات الجمركية؛ وإزالة الحواجز غير التعريفية، وتصميم تدابير دفاع مناسبة للتجارة وآليات تعديل التكلفة والمؤشرات والنقاط المرجعية والمعالم التي تسهل الرصد والتقييم الفعال.

مبررات منطقة التجارة الحرة القارية:

17. إضافة إلى ما تقدم، إدراكاً للاهتمامات والمخاوف التي تنجم عن عملية إنشاء مناطق تجارة حرة أو اتحاد جمركي، ولاسيما فقدان العوائد، وهيمنة البلدان المجاورة الكبرى وكذلك الاعتبارات السياسية الأخرى، تبرز الورقة الإطارية المكاسب الإيجابية التي ستعود بها إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية على الدول الأعضاء، بالإشارة إلى عدد من العناصر الإيجابية، وتحديداً الفوائد الممكنة لمنطقة التجارة الحرة القارية؛ والمنافع المحددة التي يتم تحقيقها والدروس المستفادة من قصص النجاح.

الفوائد الممكنة لمنطقة التجارة الحرة القارية:

18. فيما يلي عدد من الفوائد الممكنة من إنشاء منطقة تجارة حرة قارية:

- في الفترة ما بين 2000 و2010، أدى إنشاء منطقة التجارة الحرة للكوميسا إلى زيادة بلغت ستة أضعاف للتجارة داخل إقليم الكوميسا. ويتوقع أن يؤدي تحقيق منطقة التجارة الحرة الثلاثية إلى مزيد من نمو التجارة الأفريقية البينية وستستفيد

منطقة التجارة الحرة القارية من هذه النجاحات الحالية وتمكن أفريقيا من المشاركة في التجارة العالمية كشريك فعال ومحترم.

- في سيناريو ممكن لمجموعتي منطقة التجارة الحرة، أي مجموعة منطقة التجارة الحرة للجنوب–شرق (الكوميسا–جماعة شرق أفريقيا–سادك و الإيجاد، أو ج–ش) ومجموعة منطقة التجارة الحرة للشمال–غرب–وسط (الإيكواس/سين–صاد/الإيكاس/اتحاد المغرب العربي)، تبلغ نسبة متوسط الحماية العالمية إلى 7,7% تقريباً لدى مجموعة منطقة التجارة الحرة لجنوب–شرق و8,2% لمجموعة منطقة التجارة الحرة لشمال–غرب–وسط، و8,7% للقارة بأسرها. ويوجد حالياً مستوى عال من الحماية الأمر الذي يثبط التجارة. إن تعزيز منطقة التجارة الحرة لمجموعتين/إقليمين من شأنه أن يقلل في نفس الوقت الحماية العالمية لأفريقيا بنسبة 68,7%، مقللاً بالتالي معدل حماية التجارة الأفريقية البينية من 8,7% إلى 2,7.
- بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية، تشكل التجارة الأقاليمية قسطاً هاماً من صادراتها، ومن ثم، فإن منطقة تجارة حرة قارية ممكنة من شأنها أن توفر منافع أكبر لتعزيز تجارتها داخل القارة.
- تتنبأ الدراسات الاستقصائية لجاذبية الاستثمار في أفريقيا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر سيصل إلى 150 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2015، أعلى من 84 مليار دولار أمريكي في 2010، مع إمكانية توفير أكثر من 350000 فرص عمل في السنة، مباشرة ومن خلال الآثار العرضية؛
- بالإضافة إلى التنبؤ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، ستحرر السوق الأفريقية القارية الممكنة لأكثر من مليار نسمة دون حدود داخلية، إمكانات اقتصادية

وانمائية هائلة لأفريقيا، بينما ستعزز السوق الإقليمية الأكبر والأكثر تكاملاً ونمواً منافع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفر الأساس للتجارة الأفريقية البينية، مما من شأنه تعزيز المنافع الإقليمية لوفورات الحجم وتحسين المنافسة، وزيادة التنوع والتخصص الإقليمي في الإنتاج.

منافع محددة:

19. من بين المنافع المحددة الأخرى التي سيعود به من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية على البلدان الأفريقية ما يلي:

- زيادة الأمن الغذائي من خلال تقليل معدل حماية التجارة في الإنتاج الزراعي بين البلدان الأفريقية؛
- زيادة قدرة المنتجات الصناعية الأفريقية على المنافسة من خلال تسخير وفورات الحجم لسوق قارية كبيرة تضم أكثر من مليار نسمة؛
- زيادة نسبة تنويع اقتصاد أفريقيا وتحويله وقدرة القارة على تلبية احتياجاتها من الواردات من مواردها الخاصة؛
- التخصيص الأفضل للموارد، وتحسين المنافسة والحد من فروق الأسعار بين البلدان الأفريقية؛
- نمو التجارة الصناعية البينية وتطوير التخصص الجغرافي في أفريقيا؛
- الحد من تعرض أفريقيا للصدمات التجارية الخارجية؛
- وتحسين مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية وتقليل اعتماد القارة على العون والاقتراض الخارجي.

قصص النجاح الحالية لمناطق التجارة الحرة الإقليمية:

20. فيما يلي أيضاً عرض للتجارب المحددة لمناطق التجارة الحرة التي أنشئت فعلاً في مختلف أرجاء العالم:

- أدى إنشاء السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي إلى رفع مستوى التجارة داخل الاتحاد الأوروبي وتبلغ الآن 63% قد ساهم ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل.
- في جماعة شرق أفريقيا، تشير البيانات التجارية إلى أن السوق الداخلية في الإقليم تجاوزت الضِعف من 1,6 مليار دولار في 2004 إلى 3,5 مليار دولار في 2010.
- في الماضي، ظل الخوف من خسارة عوائد التعريفات عائقاً أمام تحرير التجارة الأفريقية البينية. إلا أن التجارب الأخيرة على الصعيد الإقليمي تشير إلى أن عوائد الحكومة يمكن أن تزيد بالفعل بإزالة أو تقليل التعاريف على التجارة الأقاليمية. وهذا ينطبق على كل من الاقتصادات الصغيرة والكبيرة. فعلى سبيل المثال، إثر انضمام رواندا إلى منطقة التجارة الحرة للكوميسا، زادت عوائد حكومتها نتيجة فرض ضريبة القيمة المضافة على العوائد من الإقليم.
- تظهر البيانات التجارية أيضاً أن هناك مزيداً من التطور في السلع التجارية داخل أفريقيا أكثر مما تصدّره أفريقيا إلى بقية العالم. وتفيد الأدلة أيضاً أنه على الرغم من المستوى الحالي من الحماية فيما بين البلدان الأفريقية على السلع غير الزراعية، فإن هذه الصادرات لا تزال تشكل قسطاً كبيراً من صادرات فرادى البلدان داخل أفريقيا.

البعد السياسي:

21. بالطبع، يضاف إلى ما تقدم البعدُ السياسي على النحو الوارد أدناه في شكل القيم المشتركة، والتجارب والحلول المشتركة وكذلك حسن النية الدولية الحالية التي يمكن استغلالها في تحقيق الهدفين المزدوجين للإسراع بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز التجارة الأفريقية البينية.

- **القيم المشتركة، استدامة الزخم:** سجلت أفريقيا، في الآونة الأخيرة، سلسلة من النجاحات التي لا تزال تحظى بالإشادة عبر العالم. وتتمثل في مجالات النجاحات المتزايدة مع التجارب الديمقراطية، ومستويات الإدارة البارزة للاقتصاد الكلي والمستوى الجدير بالتقدير للأداء الاقتصادي. كانت لهذا المزاج الإيجابي من الازدهار آثار واسعة النطاق في القارة ككل، مما أدى إلى قيمة مشتركة من الازدهار المشترك، استناداً إلى المثال الرائد لمبادرة منطقة التجارة الحرة الثلاثية والالتزام المتجدد لقادة أفريقيا السياسيين بتعزيز التجارة الأفريقية البينية. وعليه من المناسب جدا انتهاز المبادرة الناشئة من الآثار الجانبية للنجاحات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة، من أجل استدامة زخم القيمة المشتركة من الازدهار المشترك.
- **الخبرات المتبادلة والحلول المشتركة:** تظل تجارب الأزمة الاقتصادية العالمية تكشف عن تعرضَ أفريقيا للصدمات الخارجية. ويؤيد توافق الآراء بقوة، أهمية ايجاد أفريقيا حلولاً لمشاكلها وذلك للحد من الآثار السلبية للأزمة، من بين جملة أمور أخرى. تتمثل التوصية الرئيسية لمواجهة هذا التحدي في تعزيز عملية تكامل أسواق أفريقيا.

- **حسن نية المجتمع الدولي:** بالإضافة إلى البعد السياسي السالف الذكر، ظلت هناك إعادة تقييم استراتيجيات تحسين تنمية أفريقيا سواء من قبل الشركاء الإنمائيين لأفريقيا والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ولاسيما البنك الدولي. وهناك قناعة عامة أن أحد السبل الواضحة لاستدامة الجهود الإنمائية يتمثل في تقديم دعم قوي ومنسق لعمليات التكامل الإقليمي، وخاصة مع الحماس المتجدد الذي تولده مبادرة منطقة التجارة الحرة الثلاثية، وكذلك برامج ممرات العبور، من بين جملة أمور أخرى. وعليه، من المناسب استغلال سيل حسن النية الدولية، لتكميل مبادرات منطقة التجارة الحرة القارية.

الخلاصة:

22. بناءً على النظرة الإيجابية السالفة الذكر التي تدعمها الإرادة السياسية والالتزام القوي، المستمد من الزخم الذي حققه وزراء التجارة والموافقة اللاحقة من القمة، ومن أجل تعزيز التجارة الأفريقية البينية، هناك قناعة قوية أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية سيؤدي إلى نمو ملحوظ في التجارة الأفريقية البينية ومساعدة أفريقيا على استخدام التجارة على نحو أكثر فعالية كمحرك للنمو والتنمية المستدامة.